العراق والاحتلال الامريكي
دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي

المدرس
ظافر طاهر حسان(*)

المقدمة:

شهدت الحقبة الأخيرة، وخاصة العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من التغييرات الدولية وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، أبرزها من الناحية الاقتصادية الدعوة الى تحرير التجارة الدولية والتوجه نحو اقتصاد السوق والتوجه نحو الرأسمالية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار الاشتراكية التي كان يقودها على إثرها تم أنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تعد الحلقة الأخيرة من سلسلة حلقات النظام الرأسمالي بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت بفرضه على جميع الدول في العالم وخاصة الدول النامية وذلك لتحقيق حلمها بتكوين الإمبراطورية الكونية، وقامت بفرض كافة وسائلها وشعاراتها وبكل الوسائل سواء بالترغيب أم بالترهيب، بالوسائل الاقتصادية الفعالة مثل فرض حصار اقتصادي كلي أو جزئي على أي بلد أو منح قروض مالية بشروط تعجيزية حتى وان كانت سياسية عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالوسائل العسكرية كالاحتلال العسكري تحت حجج واهية وشعارات زائفة معروفة، منها محاربة ومكافحة الإرهاب وفرض الديمقراطية ونزع أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأساليب ومن هنا جاء احتلال العراق عسكرياً، لما يتمتع به العراق من مزايا اقتصادية عديدة تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية، منها وبشكل أساسي النفط، المصدر الوحيد للطاقة، لكون الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستهلك نفطي في العالم حيث يستهلك ما يقارب ربع استهلاك العالم من النفط، لذا فقد تغيرت معالم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال العسكري الأمريكي، وذلك لشل الكثير من المؤسسات الاقتصادية سواء صناعية أم زراعية أو خدمية أو تجارية وحتى الشروع بمسألة الديون وماهيتها وأصلها، لذا أصبح مستقبل الاقتصاد العراقي حالياً مجهولاً، بالرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية تريده متجهاً نحو اقتصاد السوق وجعله سوقاً مفتوحاً وخاصة بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية بصافة مراقب.

وعليه سنقسم هذا البحث وفق ما يلي:

المبحث الاول: الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال الأمريكي:

وفيه يتم التطرق الى واقع الاقتصاد العراقي منذ نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية في ظل الاحتلال الامريكي

وفيه يتم التطرق الى واقع الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ومستقبله واعطاء الرأي بشأن اجراءات اتخذتها سلطات الاحتلال الامريكي وتقسيمها واقتراح بعض الحلول لمشكلات ظاهرة وظهرت قبل واثناء الاحتلال الامريكي.

المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العراقي

(*) مدرس- قسم الدراسات الامريكية – مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

وفيه يتم تقديم بعض المقترحات التي يعتقد فيها الباحث انها تستطيع إن تنهض بالاقتصاد العراقي نحو الافضل

المبحث الاول
الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال الأمريكي

كان حال الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال الأمريكي كحال الاقتصاد في الدول النامية، وهو اعتمادها على التنمية الاقتصادية لغرض تحقيق نمو اقتصادي معقول، من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تعتمد على التخطيط الاقتصادي للقضاء على الأزمات الاقتصادية التي تلازم الدول النامية منها الفقر والبطالة وتقليل الفرق بينها وبين الدول المتقدمة من خلال إقامة مشاريع صناعية وزراعية وخدمية، أي بناء البنى التحتية التي تخدم تقدم البلدان وبسبب اختلاف الأنظمة السياسية للدول النامية والنظم الاقتصادية فيها والنظم الاجتماعية والإيديولوجية التي تتبناها تلك الدول، والاختلاف الحضاري، فانه، يصعب تحديد النماذج الاقتصادية للتنمية الملائمة لاقتصاد ما من دون معرفة خلفية تطوره عبر عقود قليلة ماضية، بحيث تبدأ خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها من خلال رؤية واضحة لندرة الموارد ونمط استخدامها والبيئة المؤسسية التي تعمل من خلالها والسياسات التي تحكم العلاقات في ما بينها، إذ تحدد هذه البيئة مؤشرات توزيع الإنفاق على مكونات الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيع الفائض الاقتصادي بين رأس المال والأجور[1].

ان الحديث عن التنمية في العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١ حتى ثورة ١٩٥٨ قد يكون مبالغاً فيه إذا ما أعطينا التنمية مدلولها الشامل، لان ما تحقق في تلك العقود من السنين هو محض تطور تأشيري لا يتسم بالعمق والشمول، فضلاً عن ابتعاده عن البرمجة والتخطيط[2].

ومن هنا نستطيع القول بأنه خلال هذه المرحلة لم يشهد الاقتصاد العراقي حركة تنموية حقيقية بسبب ابتعاد الحكومات المتعاقبة عن مصالح الشعب وطموحه وهمومه وكذلك عدم قدرة تلك الحكومات على تسخير الموارد والثروات الوطنية وتوظيفها للتنمية لخدمة تطلعات الشعب بسبب هيمنة واحتكار الشركات الأجنبية ثروة العراق النفطية وعدم قيام صناعة حقيقية تهدف تقديم السلع للمواطنين وبأسعار مناسبة وكذلك للقضاء على الفقر والبطالة وأيضا لانتشار الإقطاعيات الزراعية وعدم قيام قطاع زراعي متطور بهدف المساهمة في الدخل والناتج القومي وذلك لكون العراق كان تحت الاحتلال والانتداب البريطاني حتى عام ١٩٥٨.

مع ذلك كانت هناك بوادر إصلاح اقتصادي من خلال إنشاء مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ الذي تولى إعداد برامج اقتصادية محدودة التي اعتمدت متضمناتها الاستراتيجية وبرامجها التنفيذية الأساليب الإصلاحية في مجال الشأن الاقتصادي، وهذه أدت الى حصول تغييرات في العراق بعد عام ١٩٥٨ والى سيادة مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية وتبني خطة اقتصادية مؤقتة، حيث وضع مجلس الإعمار برنامجين للسنوات ١٩٥١-١٩٥٤

---

[1] سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٨٥٨.

[2] الكتاب السنوي لجمهورية العراق، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، العراق، ١٩٩٨، ص٢٠٧.

و١٩٥٥-١٩٥٩ ولأقامة بعض المشاريع الصناعية والاروائية والعمرانية بلغت كلفتها بحدود (١٧,٥) مليون دينار من اصل تخصيصات بلغت (٧١,٥) مليون دينار[3].

أما في العهد الجمهوري أي منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية ٩ نيسان ٢٠٠٣، فقد تغيرت الملامح الاقتصادية للدولة حيث بدأت الدولة بتبني التخطيط كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، حيث تم إصدار جملة قرارات إصلاحية منها قانوني الإصلاح الزراعي المرقمين ٣٠ و١١٧ لعامي ١٩٥٨ و١٩٧٠ على التوالي الذي بموجبها تم إعادة توزيع الملكية الزراعية وإصلاح الأراضي الزراعية، كما أصدرت قرارات عدة بإنشاء قاعدة صناعية متميزة للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للعراق وإعطاء الفرصة من خلالها للقضاء على البطالة والفقر من خلال تنمية القطاع الصناعي، كما تم الاهتمام بالقطاع النفطي بإعطاء دور اكبر للصناعة الاستخراجية النفطية والصناعات النفطية الأخرى.

يعد عقد السبعينات بمثابة العقد الذهبي للاقتصاد العراقي وفيه حدثت القفزة الكبيرة لجميع القطاعات وخاصة قطاعي النفط والبنية التحتية وكان ذلك يعود الى السياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية التي اعتمدت، وتأميم النفط العراقي في حزيران عام ١٩٧٢ الذي اتاح لأول مرة في تاريخ العراق الحديث بناء صناعة وطنية مستقلة، وكذلك توفير موارد مالية استثمارية عالية لتحقيق تنمية فاعلة وواسعة وتظهر الأهمية المحورية للتأميم بالمقارنة بين مرحلته (أي عقد السبعينيات) والمراحل السابقة من الجدول رقم (١) يبين ان حجم النفقات الاستثمارية في عقد السبعينيات هو اكبر بمقدار ١٤ مرة عن حجمه في عقدي الخمسينيات والستينيات حيث ارتفع من (٩٦٠) مليون دينار تقريباً الى ١٣,٣ مليار دينار أو ما يقارب (٤٢,٨) مليار دولار.

جدول رقم (١)[4] النفقات الاستثمارية للمدة ١٩٥١-١٩٨٠

(مليون دينار)

الإنفاق الاستثماري في عقدي الخمسينات والستينات			الإنفاق الاستثماري في عقد السبعينات		
البرنامج التنموي	الفترة الزمنية	النفقات الاستثمارية	البرنامج التنموي	المدة الزمنية	النفقات الاستثمارية
البرنامج الأول المعدل لمجلس الإعمار	١٩٥١-١٩٥٤	٤٩,١	خطة التنمية القومية الأولى	١٩٧٠-١٩٧٤	١٥٣٩,٨
البرنامج الثاني المعدل لمجلس الإعمار	١٩٥٥-١٩٥٩	٢٢٧,٣	المنهاج الاستثماري ١٩٧٥	١٩٧٥	٩٦٢
الخطة الاقتصادية المؤقتة	١٩٥٩-١٩٦٠	١٠٨,٣	خطة التنمية القومية الثانية	١٩٧٦-١٩٨٠	١٠٨٧١
الخطة الاقتصادية التفصيلية	١٩٦١-١٩٦٤	٢٠٤,٢			
الخطة الاقتصادية الخمسية	١٩٦٥-١٩٦٩	٣٧٠,٤			
المجموع	---	٩٥٩,٣		--	١٣٣٧٢,٨

ومما تقدم سابقاً، نلاحظ ان الهدف من ذلك كله هو زيادة الدخل القومي ومساهمة أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادته وثم زيادة حصة تصيب الفرد العراقي منهما من خلال مبدأ التخطيط للتنمية يهدف تحقيق الاستثمار الامثل للموارد والثروات الوطنية بالاعتماد على خطط للتنمية طموحة تهدف خدمة أبناء الشعب العراقي، وتعد الخطط التنموية للاعوام ١٩٦٥-١٩٨٠ من الخطط المهمة في

[3] الكتاب السنوي لجمهورية العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

[4] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢١٩.

الاقتصاد العراقي حيث اتسمت بتفضيل القطاع العام (الاشتراكي) على القطاع الخاص وجعله قائداً للاقتصاد العراقي بمساهمته الجادة في إجمالي الناتج القومي وزيادته، أي ان الدولة أصبحت هي المتحكمة ومسيرة للاقتصاد العراقي.

كما يعد عقد السبعينيات العقد الوحيد الذي شهد تنمية واسعة اعتمدت استراتيجتي التنمية بالانتشار والدفعة القوية وبفضلها تمكن الاقتصاد العراقي من تحمل أعباء حربين لاحقتين وحصار طويل دون أن ينهار.

إما المرحلة الممتدة بين الأعوام ١٩٨٠ و٢٠٠٣ ولدخول العراق في حرب طويلة مع إيران، أدى الى الاعتماد على برامج سنوية بدلاً من الخطط التنموية المعتمدة في عقد السبعينيات، فأصبحت خططاً استثمارية سنوية مثل الخطة الاستثمارية، والخطة الاستيرادية..الخ من الخطط القصيرة وفي هذه المرحلة أيضا انخفض سعر البرميل من النفط عام ١٩٨٦ الى (٧) دولارات مما أدى الى خسارة العراق لموارد مالية كبيرة كانت قادرة على دعم اقتصاده واقتصاد الحرب، والمرحلة الثالثة بعد عام ١٩٩٠ فرض على العراق حصار طويل ودخوله بحرب مع التحالف الأمريكي الأطلسي الأمر الذي أدى الى تقييد صادرات العراق من النفط ومن ثم الى قلة موارده المالية منها. والجدول (٢) يوضح كمية الإنتاج وصادرات وقيمة الصادرات من النفط العراقي والجدول (٣) يوضح حجم العوائد النفطية التي فقدها العراق أثناء مدة الحصار.

جدول رقم (٢)[5] كمية إنتاج وكمية صادرات وقيمة صادرات النفط العراقي

السنة	كمية الإنتاج ١٠٠٠برميل يومياً	كمية الصادرات ١٠٠٠ برميل سنوياً	مبلغ الصادرات ١٠٠٠ دينار
١٩٨٠	٢٦٤٦	٩١١٣٠٣	٨٢١٠٩٦٣
١٩٨٣	١٠٩٨	٢٥٤١٢٣	٢٣٨٧٣٤٤
١٩٨٨	٣٧٤٠	٨٠٢٤٠٤	٣٤٨٧٩٣٣
١٩٩٢	١٠٧٥	٢٢١١٠	٦٢٥٠٠
١٩٩٣	١٠٣١	٢١٤٦٤	١٠٢٣٢٣
١٩٩٦	١١٦٧	٣٥٢٥٧	٢٠٤٢٥٩

نلاحظ من الجدول اعلاه، تذبذب الإنتاج النفطي عقد الثمانينيات بسبب دخول العراق في حرب طويلة مع إيران الأمر الذي أدى الى إيقاف صادراته من النفط عبر الخليج العربي وإيقاف الأنبوب الناقل للنفط العراقي السوري وبقي فقط ان يصدر العراق عبر الخط العراقي التركي وكذلك عبر الخط العراقي السعودي الذي وقف هو الآخر بعد عام ١٩٨٦ بعد احتلال إيران منطقة الفاو، إما عن إيراداته المالية فقد تذبذبت هي الأخرى بسبب انخفاض كمية الصادرات وبسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمي عام ١٩٨٦، الأمر الذي يعد ضربة قاسية للاقتصاد العراقي ولكن بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية تحسنت صادرات النفط وكذلك موارده المالية لمدة محدودة وبعدها دخل العراق في حرب ثانية مع التحالف الأمريكي الأطلسي ودخوله في حصار طويل منذ عام ١٩٩٠ لغاية احتلاله عام ٢٠٠٣، ومع ذلك فقد ارتفعت صادراته من النفط خاصة بعد دخول العراق مع الأمم المتحدة بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام ١٩٩٦ بالرغم من ان

[5] الكتاب السنوي لجمهوري العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

العراق لم يستلم أكثر وارداته مباشرة وانما كان مجلس الأمن هو الذي يستلم واردات العراق النفطية الأمر الذي أدى الى خسارة العراق الكثير من الفرص التنموية من اجل تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، وتبلغ خسارة العراق جراء ذلك بحدود (١٩٠,٩٦) مليار دولار كما يوضحها الجدول (٣) الآتي:

جدول رقم (٣)[6] حجم العوائد النفطية التي فقدها العراق بسبب الحصار

السنة	كمية الإنتاج مليون برميل يومياً	متوسط السعر السنوي دولار	العوائد المفترضة مليار دولار	العوائد الفعلية مليار دولار
١٩٩٠	٢,٨	٢٠,٣٨	٢٠,٥٢	١٠,٨٩٩
١٩٩١	٠,٢٨	١٦,٦٣	١٦,٧٦	٠,٢٩٩
١٩٩٢	٠,٥٢	١٧,١٦	١٧,٤٩	٠,٢٠١
١٩٩٣	٠,٦٤٥	١٤,٩٥	١٥,٠٦	٠,١٨٠
١٩٩٤	٠,٥٢	١٤,٧٣	١٤,٨٥	٠,٠٨٥
١٩٩٥	٠,٥٧٥	١٦,١٠	١٦,٢٢	٠,١٣٠
١٩٩٦	٠,٦٢٥	١٨,٥٢	١٨,٦٦	٠,١٤٢
١٩٩٧	١,٢	١٨,٢٣	١٨,٣٧	٤,٦١٨
١٩٩٨	٢,١٦	١٢,٢١	١٢,٣٠	٥,١٧٦
١٩٩٩	٢,٥٤	١٧,٢٥	١٧,٣٨	١١,٦٥٦
٢٠٠٠	٢,٥٨	٢٧,٦٠	٢٧,٨٠	١٧,٣٤٧
٢٠٠١	٢,٣	٢٣,١٢	٢٣,٣٠	١٢,٤٦٩
٢٠٠٢	٢,٠٣	٢٤,٢٦	٢٤,٥٠	٨,٨٩٤
٢٠٠٣	-	٢٨,١٠	٢٨,٣٠	٨,٢٧٣
٢٠٠٤	-	٣٠,٠٠	٣١,٢٠	-
المجموع	-	-	٢٧١,٣١	٨٠,٣٥

من الجدول يتبين ان خسائر العراق من العوائد النفطية هي:

٢٧١,٣١ ــ ٨٠,٣٥ = ١٩٠,٩٦ مليار دولار.

وكنتيجة لما تقدم فقد تذبذب مقدار الناتج الإجمالي المحلي، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عقد السبعينيات ويبين الهبوط والارتفاع نتيجة للأسباب المحيطة بالعراق، وعلى هذا الأساس فقط تأثر بذلك معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، والجدول رقم (٤) الآتي يوضح ذلك، وكذلك يوضح الجدول رقم (٥) المساهمات القطاعية للمدة ذاتها في الجدول (٤) حيث نلاحظ تذبذب مساهمات القطاعات السلعية وغير السلعية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي.

جدول رقم (٤)[7]

معدلات النمو السنوية للناتج الإجمالي المحلي ونصيب الفرد منه بأسعار ١٩٩٠

[6] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩.

[7] المصدر السابق، ص٢١٨.

السنة البيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	١٥٥١٧	٢٣٤٧٨	٤٢٤٤١	٣١٦٣٣	٣٨٣٥٦	١٠١٠٧	١٧٧٨٢	١٩١٢٠	١٤٩٥٢
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	,	٨,٦	١٢,٦	٥,٧-	٣,٩	٢٣,٤-	١١,٩	٣,٧	٢١,٨-
نصيب الفرد منه (دولار)	١٣٧٦	١٨٥٠	٣٢٧٤	٢٠٧٦	٢٢١٢	٥٠٠	٧٦٦	٧٨٠	٥٩٤
معدل نمو نصيب الفرد	-	٢٧,٣	٢١,١	٨,٧-	١,٣	٢٥,٧ -	٨,٩	٠,٩	٢٣,٨ -

جدول رقم (٥)[8]

المساهمات القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الأهمية النسبية)

السنة	القطاعات السلعية %				القطاعات غير السلعية %	المجموع
	الزراعة	التعدين	الصناعة	التشييد	مجموع السلعية	
١٩٧٠	٢٨,١	٣٥,٢	٧,٢	٢,٧	٧٣,٢	٢٦,٨	١٠٠
١٩٧٥	١٨,٤	٣٢,٩	٨,٢	٨,٢	٦٧,٧	٣٢,٣	١٠٠
١٩٨٠	١١,٦	٢٨	٩,٢	١٠,٧	٥٩,٥	٤٠,٥	١٠٠
١٩٨٥	٣,٤	٢١,٢	١٣,٢	١٠,٩	٤٨,٧	٥١,٣	١٠٠
١٩٩٠	٦,٥	٢٤,٣	٨,٦	٧,٢	٤٦,٦	٥٣,٤	١٠٠
١٩٩٥	٣٢,١	٢,٥	٥,٤	١,٣	٤١,٣	٥٨,٧	١٠٠
٢٠٠٠	١٠,٦	٣	٥,٦	١	٢٠,٢	٧٩,٨	١٠٠
٢٠٠٢	١٤,٤	٢,٣	٤,٤	١	٢٢,١	٧٧,٩	١٠٠

ومما تقدم نلاحظ ان اقتصاد العراق كان توجهه بعيداً عن اقتصاد السوق، أي ان الدولة عن طريق القطاع العام (الاشتراكي) هي الفائدة للاقتصاد، أي تتحكم بالسياسة الاقتصادية والسياسة المالية، حيث كانت تدعم الكثير من السلع الأساسية لغرض دعم المواطن ورفع مستواه المعاشي، وقد كلف ذلك الدولة كثيراً وخاصة في سنوات الحصار الاقتصادي، ومع ذلك، كانت هناك محاولات لدعم القطاع الخاص من خلال تحويل (بيع) بعض الصناعات التحويلية الى القطاع الخاص عن طريق المساهمة في إدارة تلك المشاريع، أي تحويلها الى شركات مساهمة، أو بشكل مباشر، أي تحويلها الى شركات خاصة، والهدف منه هو تقليل أو تخفيف العبء على الدولة التي كانت تعاني من الأزمات الكثيرة والكبيرة منها الحصار الاقتصادي والأزمة الكبيرة مع الأمم المتحدة والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أسلحة الدمار الشامل ولجان التفتيش خلال مرحلة التسعينيات والتي مهدت الى قيام الحرب واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ومن هنا فقد تم شل الاقتصاد العراقي ولم تعرف ملامحه بشكل ملحوظ وهذا ما سنعرفه لاحقاً.

المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية في ظل الاحتلال الامريكي

ان من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، هو تدمير البنى التحتية تدميراً هائلاً شملت الجسور والطرق والمباني الحكومية والمعامل والمشاريع والمؤسسات التعليمية والمدارس وحل الجيش العراقي وسرقة كل شيء يعود الى الدولة العراقية وتهريب

[8] المصدر السابق، ص٢١٩.

المسروقات الى دول الجوار وشمال العراق بدون ان تضع هذه الدول أي عائق امام تدفق هذه المسروقات الى أراضيها وأصبحت بالتالي شريكة في عملية تدمير العراق ففتحت أبوابها على مصارعها للسراق والمواد المسروقة واستمرت بعد ذلك تصدير المعامل المدمرة والآف الأطنان من الحديد الخردة لكي يتم تصديره الى دول صناعية.

ولقد أريد لعملية تفكيك وتدمير الاقتصاد العراقي بهذه الطريقة تبرئة الإدارة الأمريكية من المسؤولية وإظهار الشعب العراقي كشعب ضعيف لا يدرك مصالحه ويحتاج الى الوصاية والرعاية والأخذ بيده نحو التحضر وتعلم الديمقراطية تحت الإشراف الأمريكي[9]، لتبرير غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وافهام الشعب العراقي بأنها عملية تحرير له، وان نتائج هذا الاحتلال على الاقتصاد العراقي كثيرة منها تفاقم البطالة بشكل كبير واستشراء الفقر وتعطيل معامل القطاع الصناعي كافة وتدمير القطاع الزراعي بكل مرافقه بعد ان كانت مساهمته إثناء مرحلة الحصار في الناتج المحلي الإجمالي جيدة، وكذلك من نتائج الاحتلال فتح باب الاستيراد بدون رقابة أو كمارك من خلال فتح الحدود إمام السلع الاستهلاكية الرديئة، حيث غزت الأسواق العراقية كافة البضائع سواء صناعية أم زراعية بدون ضوابط ولا رقابة ولا سيطرة نوعية عليها، كل ذلك أدى الى تدمير الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد إنتاجي يتوجه بموجب خطط تنمية اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ لتحقيق أهداف معينة ومعروفة الى اقتصاد استهلاكي بحيث يعتمد على السلع والخدمات المستوردة من الخارج أي هدف الاحتلال هو جعل العراق سوقاً مهمة لتصريف السلع والخدمات التي ينتجها والهدف من ذلك كله هو جعل الاقتصاد العراقي لا ينهض من جديد وتكوين قاعدة تنموية اقتصادية جديدة من اجل النهوض، فضلاً عن إثارة موضوع ديون العراق وتمثيلية إعادة أعمار العراق ومشاريع الخصخصة، هذا من الناحية الاقتصادية إما من النواحي الأخرى وخاصة الاجتماعية والسياسية، فهناك الانفلات الأمني وضياع الأمن والفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي، كل ذلك آثر على النمو الاقتصادي في العراق، حيث ان من الأساسيات ان يعد الاستقرار السياسي أساسا للنمو الاقتصادي.

ومن هذه المقدمة للاقتصاد العراقي تحت الاحتلال يمكننا استعراض الاجراءات الاقتصادية الي اتخذتها سلطات الاحتلال الامريكي من خلال استعراض بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تأثرت جراء الاحتلال الأمريكي وعلى النحو الآتي:

أ. إصلاحات وقرارات اقتصادية:

بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ تم إصدار قوانين وقرارات اقتصادية عدة من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي، وتعد في جوهرها إجراءات اصلاحية على فرض ان تطبيقاتها في العراق تعتبر ناجحة وصالحة لكون الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتقالية من مرحلة الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الى اقتصاد السوق.

---

(9) المصدر السابق، ص١٩٠.

وهناك اعتقاد شائع بان تلك القوانين والإجراءات قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً في المنطقة العربية[10].

إلا ان واقع الحال يبين ان تلك القوانين والإجراءات غير قادرة على إنقاذ العراق من محنته الحالية لكونها ليست برامج اقتصادية وإنما عبارة عن برامج سياسية تم تطبيقها على اقتصادات أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الماضي وهي بالضرورة لا تصلح بان تطبق على الاقتصاد العراقي للاختلاف الكبير في طبيعة وبيئة اقتصادات أوروبا الشرقية والاقتصاد العراقي.

وتتخلص الاستراتيجية الاقتصادية المفروضة من قبل سلطة الاحتلال في[11]:

١. انفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم.
٢. اعتماد حوافز قوية ومغرية لتطوير القطاع الخاص.
٣. تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي مع المؤسسات المالية.
٤. اعتماد أفضل المعايير والإجراءات الدولية وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية.

ولتحقيق ذلك تركزت الإصلاحات المقترحة حول خمسة مواضيع رئيسة هي:

١. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية (١٠٠%) باستثناء انتاج وتصفية النفط. حيث أصدر الحاكم العسكري لقوات الاحتلال قانون الاستثمار الأجنبي في العراق عام ٢٠٠٣.
٢. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية، وقد تم السماح بموجب القانون أعلاه.
٣. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
٤. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بـ(١٥%).
٥. خفض الرسوم الكمركية الى (٥%) وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها، ويتم ذلك عن طريق دخول العراق باتفاقيات التجارة الحرة أو بانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والخضوع لشروطها ومبادئها حول حرية التجارة والملكية الفردية.

نرى بان تلك الإصلاحات المنوه عنها في أعلاه وخاصة قانون الاستثمار الأجنبي، حيث ان هذا القانون يدعو الى تفضيل المستثمر الأجنبي على المستثمر العراقي الذي هو أحق في الاستثمار وفي أي قطاع لكونه ابن البلد ويؤدي استثماره الى تقدم وتطور الاقتصاد العراقي. وكذلك ان القانون يتيح للمستثمر الأجنبي ان يتملك كلياً أو جزئياً أي مشروع اقتصادي في جميع القطاعات عدا القطاع النفطي وهو ما لم يحدث في أكثر البلدان في العالم وحتى دول الخليج العربي التي أعطت الحق للمستثمر الأجنبي ان يمتلك بعض المشاريع الاقتصادية بشكل جزئي وليس كلي وبنسبة لا تتجاوز ٤٩% من كلفة وقيمة أي مشروع، كما ان الدول المتقدمة لا تسمح للمستثمر الأجنبي ان يمتلك أي مشروع بشكل كلي ولكن بشكل جزئي وبشروط تحددها تلك الدول، وعليه نرى ان هذه الإصلاحات لا تخدم الاقتصاد العراقي حالياً وذلك لاختلاف الظروف والإمكانيات بين الدول المتقدمة والعراق.

---

[10] كمال القيسي، قرارات اقتصادية أمريكية تنتظر التطبيق في العراق، جريدة الحياة، العدد ١٥٤١٤ في ١٤ حزيران ٢٠٠٥.

[11] كمالي القيسي، المصدر السابق.

وتعد عملية التحول الاقتصادي في ظل الأوضاع الحالية للدولة العراقية ظاهرة معقدة وطويلة الأمد ينتقل من خلالها الاقتصاد بكل مؤسساته وهياكله وسلوكياته الى نظام جديد يستند الى قواعد اقتصاد السوق وهي خطوة أساسية لإعادة رسم الملامح الجديدة للنظام الاقتصادي مع الأخذ بنظر الاعتبار المعوقات التي تشكل عائقاً أساسيا إمام الاستثمار المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالذات في ظل الظروف الراهنة المتمثلة بعدم وضوح الإطار المؤسسي والقانوني لمؤسسات الدولة[12].

ب. البطالة

تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق الآن، ولا يكمن منبع الخطورة هنا في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذي يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب بل ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولاسيما بين الشباب اذ تعد البطالة البيئة الخصبة والمؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور برزت بشدة على السطح العراقي في الأعوام الأخيرة، ان ارتفاع البطالة يعني انعدام امكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر[13].

تشير التقديرات المختلفة على ان حجم البطالة في العراق يتراوح من ٣٠ و٣٥% من قوة العمل، وهي ناتجة عما خلفه الحصار من تدمير لكثير من المؤسسات الإنتاجية وشحة المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت والمصانع والورش فضلاً عن تقلص الاستثمارات الجديدة بل توقفها نهائياً في بعض السنوات وخاصة الاستثمارات الحكومية، ولكنها ارتفعت في ظل الاحتلال بنسبة كبيرة بعد حل الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي وتسريح اعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات الدولة[14]، وخاصة العاملين في المنشآت التابعة لمؤسسات التصنيع العسكري والأعلام والثقافة.

هذا علاوة على ان هناك مشاريع تعد إصلاحية لإصلاح الاقتصاد العراقي، الا وهي خصخصة القطاع العام وقانون الاستثمار الاجنبي، الأمر الذي سيفاقم أزمة البطالة وسوف تتصاعد نسبها بسبب تسريح الالاف من العاملين في هذه المشاريع لاسباب تتعلق بالربح.

هناك اراء نسمعها ونقرؤها بين الحين والاخر حول وجود حل لهذه المشكلة، أو التخفيف عنها بشكل كبير، وهي مشاريع اعادة اعمار العراق، حيث سوف تستقطب الكثير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل، ونحن نعتقد ان هذا الحل هو ليس جذرياً ودائمياً، بل هو حل وقتي ينتهي بانتهاء تلك المشاريع، والحل حسب اعتقادنا هو اعادة الاستثمار الحكومي في الاقتصاد العراقي ودعم مشاريع القطاع العام وتطويره واعادة تأهيل المشاريع المدمرة واعادتها الى الحياة الاقتصادية، وكذلك تطوير الحقول النفطية واستغلال الحقول المكتشفة والتي لم تستغل الى حد الان، ان هذه الخطوات باعتقادنا سوف تمتص الاعداد الهائلة من الايدي العاطلة عن العمل وزجها في العملية الاقتصادية من خلال تنمية اقتصادية واضحة المعالم وتلائم البيئة العراقية وليست برامج مستوردة.

---

[12] هناء عبد الحسين الطائي، مشاكل ومعوقات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة، جريدة التجارة الحرة، العدد ١٥ في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

[13] ثامر محمد العاني، احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٨٨٦.

[14] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

جـ. الخصخصة.

اصبح موضوع الخصخصة من المواضيع المهمة المتداولة بين الكتاب الاقتصاديين في العالم، وأصبحت ظاهرة عالمية في اثر المتغيرات الاقتصادية الحالية وبالاخص الدعوة لتغيير دور الدولة الاقتصادي من انمائي (دور قيادي وتحكمي) الى دور تصحيحي ومن ثم أصبحت الخصخصة احدى طرق الاصلاح الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وبذلك تم استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لاحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول والخصخصة هو تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق بيع المشاريع الانتاجية أو المساهمة في إدارة قسم من المشاريع، وجاءت هذه السياسة مع الدعوة العالمية لسياسة العولمة والتحول الى اقتصاد السوق وتبني هذه السياسة بوصفها اجراء اصلاحياً لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها المديونية والفقر والبطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية.

ان تبني اية دولة برامج عمليات الخصخصة لابد وان تسعى بها الى تحقيق العديد من الاهداف واهمها[15]:

١. تحسين الكفاية الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
٢. تخفيف الاعباء المالية للدولة التي تسببها شركات ومؤسسات القطاع العام الخاسرة ون ثم تتمكن من توفير موارد مالية لتمويل انشطة اخرى.
٣. توسيع حجم نشاط القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.
٤. تطوير الأسواق المالية المحلية.
٥. توسيع قاعدة الملكية.

إما بدايات الخصخصة في العراق فقد بدأت في آواخر الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية والتسعينيات خلال الحصار الاقتصادي على العراق، حيث تم اجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية منها:

١. تحويل منشآت القطاع العام الى شركات تعمل على اسس تجارية ذات شخصية مستقلة تهدف الى تحقيق ارباح بهدف الاستمرار في الحياة الاقتصادية وفي السوق.
٢. ايجار وبيع بعض المشاريع الانتاجية التابعة للقطاع العام عن طريق المزاد العلني وتحويلها الى شركات مساهمة أو شركات خاصة.

وهذه الاجراءات تبنتها الدولة في حينها من اجل تخفيف الاعباء المالية للحرب والحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسيعينيات والهدف منه تخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الحصول على الموارد المالية فضلاً عن ان اسعار النفط كانت في ادنى مستوى لها خلال المرحلتين اعلاه، لكن بقي القطاع العام (الاشتراكي) هو القطاع القائد في الدولة، أي ان دور الدولة لازال انمائياً ومخططاً للاقتصاد العراقي.

هناك جملة من العوامل التي حدت من نجاح الخصخصة في العراق في المرحلتين اعلاه اهمها[16]:

---

[15] فارس بريهي الحساني، عقود الادارة مظهر لاعتماد الدولة في تطبيق الخصخصة، جريدة الزمان، ٢٢٣٧ في ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٥.

[16] فارس بريهي الحساني، مصدر سبق ذكره،

١. عدم توفر سوق مالية متطورة للاسهم.
٢. سيطرة الحكومة على الجهازين المصرفي والمالي.
٣. عدم ثقة القطاع الخاص بالاجراءات التي تتبعها الحكومة.
٤. اعتماد معظم المؤسسات الصناعية على مواد اولية مستوردة وقلة ايرادات العملة الاجنبة، والتخصيصات للقطاع الخاص.
٥. عدم أو قلة وجود الشركات الاستثمارية الكبيرة في البلد وضآلة حجم الشركات المساهمة الخاصة.
٦. ضعف مشاركة المواطنين في عملية الخصخصة وذلك لعدم تشجيع اقامة شركات مساهمة تستطيع ان تجمع رأسمالاً كبيراً يمكنها من شراء مشاريع صناعية كبيرة.

أما اليوم وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، والدعوات الكثيرة الداعية الى خصخصة القطاع العام أو خصخصة الاقتصاد العراقي ككل، وفي ظل الظروف الراهنة من عدم الاستقرار الامني والسياسي وعدم وضوح المعالم والبرامج السياسية للحكومة المقبلة واتجاهاتها لذا يتطلب عليها معالجتها والتخفيف من العوامل التي تؤثر في نجاح الخصخصة في العراق وتحقيقها الاهداف المرجوة منها[17]:

١. التباطؤ في النمو الاقتصادي والذي نجم عنه افتقار الاقتصاد العراقي الى القدرة التنافسية التي تتطلبها المتغيرات الدولية.
٢. استفحال البطالة حيث يعاني العراق من المشكلة التي تفاقمت في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها حيث ارتفعت الى نحو ٣٠-٣٥% من قوة العمل العراقية.
٣. سوء التوزيع في الثروات والدخول خاصة مع اعلان الحكومة العراقية التوسع في برنامج الخصخصة ودور القطاع العام والنية في بيع العديد من مؤسسات القطاع العام تحت مسوغ الخصخصة ومن ثم يعمق سوء توزيع الثروات والدخول بين فئات وشرائح المجتمع العراقي.
٤. ارتفاع معدلات التضخم وما ينطوي عليه من مشكلات عديدة.
٥. دور القطاع الخاص العراقي الذي ما يزال ضعيفاً.
٦. مشكلة الإدارة وهي من اخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي في إطار خصخصة الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص.

ومما تقدم، نرى انه، اذا كان تطبيق الخصخصة لابد منه أو من سياسة الحكومة المقبلة، يجب ان تتخذ الاجراءات الآتية من اجل تحقيق عملية نجاح الخصخصة في العراق حسب اعتقادنا وهي:

١. لوجود المشاكل الكثيرة في العراق، ومنها عدم استقرار الأمن وعدم الاستقرار السياسي واستفحال البطالة والكثير من المشاكل، نرى تأجيل موضوع الخصخصة لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من الان، وذلك لكي تضع الحكومة المقبلة السياسات اللازمة لاجراء التحويل الى الاقتصاد الحر أو السوق، أو استخدام اجراء اخر وهو التباطؤ في

(17) المصدر نفسه.

الاجراءات الخاصة بتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق التدرج ببيع المشاريع بشكل تدريجي وليس بشكل عام.

٢. وللمبررات السياسية والاجتماعية للشعب العراقي واقتصاده لابد من وجود القطاع العام في الاقتصاد العراقي حالياً لغرض قيادة الاقتصاد الى التنمية الاقتصادية حيث ان المبررات التي نشأ منها مازالت موجودة، حيث انه مطلوب سياسياً لتأكيد السيادة والاستقلال الوطني ومطلوب اقتصادياً من اجل قيادة عملية التنمية الاقتصادية نحو نمو اقتصادي افضل وبالتالي اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية مشاركة اكبر لكي يتسلم بالتدريج عملية التنمية الاقتصادية في البلد في المستقبل.

٣. العمل على تطوير الجهاز المصرفي في العراق واعطائه دوراً اكبر في عملية الاستثمار والاقراض من اجل المباشرة في عملية شراء مشاريع القطاع العام، والعمل على استقلالية هذا الجهاز عن سياسة الدولة النقدية وان يكون تحت توجيه البنك المركزي العراقي.

د. الموازنة العامة:

اصدرت وزارة المالية اول ميزانية للعراق في ظل الاحتلال الأمريكي لعام ٢٠٠٤، هيمنت عليها النفقات الجارية بصورة تستجيب لصالح وخدمة اهداف الاحتلال وقواته. ولنلاحظ الجدول رقم (٦) في ادناه:

جدول رقم (٦)[18] الموازنة العامة للدولة العراقية ٢٠٠٤ القيمة بالدينار العراقي

الموازنة العامة المقدرة والمعدلة عام ٢٠٠٤			
الايرادات			
ايرادات النفط	٢١,٢٦٢,٩٢١,٠٠٠	%٩٧,٨	من إجمالي الايرادات
الايرادات الضريبية	٤٦٦,١٨٥,٠٠٠	%٢,٢	من إجمالي الايرادات
إجمالي الايرادات	٢١,٧٢٩,١٠٦,٠٠٠	%٦٤,٦	من إجمالي النفقات
النفقات			
الجارية	٢٨,٥٤٣,٣٣٨,٠٠٠	%٨٤,٨	من إجمالي النفقات
الاستثمارية	٥,١١٤,١٧٣,٠٠٠	%١٥,٢	من إجمالي النفقات
إجمالي النفقات	٣٣,٦٥٧,٥١١,٠٠٠		
العجز	-(١١,٩٢٨,٤٠٥,٠٠٠)		

من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

١. بلغت القيمة الاجمالية للموازنة مبلغ قدره (٣٣,٦) تريليون دينار عراقي، وحسب سعر صرف الدولار الذي يعادل (١٥٠٠) دينار عراقي، فتبلغ الموازنة ما يقارب (٢٢,٤) مليار دولار امريكي.

٢. من تفاصيل الموازنة حقل إجمالي الايرادات، التي بلغت بحدود (٢١,٧) تريليون دينار عراقي وهو يساوي (١٤,٥) مليار دولار امريكي، منها (٢١,٢) تريليون دينار عراقي ايرادات نفطية ما يعادل (٩٧,٨%) من إجمالي الايرادات والمبلغ المتبقي ناتج عن ايرادات ضريبية وتعادل (٢,٢%) من إجمالي الايرادات، وهي نسبة ضئيلة ناتجة عن ضعف الاداء الضريبي، ونحن نرى ان مساهمة القطاعات

[18] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

الاقتصادية الأخرى في الايرادات لا وجود لها، لاعتماد الايرادات على عوائد صادرات النفط العراقي وعلى ما تمنحه الدول المانحة.

٣. اما فيما يخص المصروفات، فنلاحظ ان المصروفات الجارية بلغت ما يقارب (٢٨,٥) تريليون دينار عراقي وبلغت نسبتها (٨٥%) من إجمالي المصروفات، وان النفقات الاستثمارية بلغت بحدود (٥,١) تريليون دينار عراقي وبنسبة (١٥%) من إجمالي المصروفات، الأمر الذي يؤكد لنا ان هذه الميزانية هي ميزانية حرب وجاءت لخدمة سياسات الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث ان المفروض ان تكون نسبة النفقات الاستثمارية أكثر من هذا الرقم لكي يتم:

أ. اعادة اعمار العراق وحسب الاولويات (الاهتمام بالبنية التحتية للاقتصاد العراقي)، واعادة تشغيل المنشآت الانتاجية المتوقفة عن العمل.

ب. اعادة تأهيل القطاع النفطي، واستثمار الحقول المكتشفة وغير مستغلة انتاجياً، من خلال الضغط على النفقات وتوفير مبلغ (٧٣) مليار دولار خلال سنة واحدة في حالة أنتاج العراق (٢,٥) مليون برميل يومياً اضافية ويمكن استثمارها لاعادة اعمار العراق واستحداث تنمية اقتصادية تفيد الشعب العراقي[19].

ج. ومن اعلاه يمكن حل الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل تقليل البطالة والقضاء على الفقر من خلال توفير فرص عمل كثيرة في حالة الاهتمام بشكل صحيح في اعمار العراق واستغلال الحقول المذكورة في الفقرة (ب)

٤. أما فيما يخص العجز، فقد بلغ بحدود (١١,٩) تريليون دينار عراقي وبنسبة ٣٥% من إجمالي الميزانية، ومن المقرر ان تتم تغطية هذا العجز من أموال العراق المحجوزة لدى المصارف العالمية ومن مبالغ العقود غير المنفذة من مذكرة التفاهم ومن اموال الدول المانحة.

هذا فيما يخص موازنة عام ٢٠٠٤، أما فيما يخص موازنة عام ٢٠٠٥ فقد تم الاعلان عنها من قبل الحكومة العراقية بأنها ستبلغ (١٨) مليار دولار امريكي أي ما يعادل (٢٧) تريليون دينار عراقي مبنية على اساس تصدير (١,٨) مليون برميل يومياً من النفط والتي تمثل عائداتها (٩٣%) من إجمالي العائدات للميزانية، حيث ان الفرق سيتم تغطيته من الدول المانحة[20]. بالرغم من ان الدول المانحة لم تقدم أي مبلغ لفرض اعادة اعمار العراق والتي تأمل الحكومة العراقية الحصول عليها وبذلك ادرجتها في موازناتها للاعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حيث تبلغ مجموع الموازنات بحدود (٧٠) مليار دولار منها الجزء المتعلق بالاستثمار بمبلغ (٣٠) مليار دولار بواقع (١٥) مليار دولار من ايرادات العراق والباقي من الدول المانحة[21].

وحسب تصريح وزير التخطيط العراقي لجريدة الزمان حول مساهمات الدول المانحة، ما زلنا غير مرتاحين لمستوى تنفيذ الدول المانحة تعهداتها موضحاً ان ما يقل عن (٣٣) مليار دولار في مؤتمر مدريد لم ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي بشكل جدي ولم يبلغ مستوى الالتزام أكثر من (٤) مليارات دولار، مبيناً ان الاقتصاد العراقي ما زال

---

[19] د. همام الشماع، هل العراق مهيأ للاصلاح الاقتصادي، جريدة الصباح، العدد ٧٧٣ في ٢١ شباط ٢٠٠٦.

[20] انظر، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٥٠ في ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٤.

[21] انظر جريدة الزمان، ٢٠٣٦ في ١٥ شباط ٢٠٠٥.

مشوهاً ووحيد الجانب ويعتمد بالأساس على عائدات النفط والمطلوب تنويع مصادره والاهتمام بالقطاعات المنتجة التي توفر مدخولات جيدة[22].

هـ. برنامج أعمار العراق

لقد شهد العالم قدرة العراقيين وخبرتهم في أعمار ما دمر خلال حربين وخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث تم إعادة أعمار العراق في اقل من سنتين وبكوادر عراقية بالرغم من الحصار المفروض عليه، حيث راهنت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم قدرة العراقيين من اعادة الدمار الذي حصل خلال حرب عام ١٩٩١ وذلك لاسباب كثيرة منها:

أ. عدم توفر العملة الاجنبية بسبب عدم تدفق صادرات النفط.

ب. عدم خبرة الكوادر الفنية والهندسية العراقية في اعادة بناء ما دمر في الحرب من البنية التحتية.

ج. تجويع الشعب العراقي من خلال حصار قاس استمر ثلاثة عشر عاماً.

ولكن المفأجاة ان الكوادر العراقية قد تجاوزت كل العوامل والمشاكل المؤثرة والتي تحول دون اعادة اعمار وبناء البنية التحتية من جديد واستطاعات خلال سنتين انجاز كل الاهداف المدمرة.

إما برنامج الاعمار بعد الاحتلال، أي بعد حرب ٢٠٠٣، فلا تكف الإدارة الأمريكية حديثها عن هذا الموضوع، وتقوم باعداد وعقد المؤتمرات الدولية والاقليمية حول تداول ارقام كبيرة من منح وقروض وتسهيلات مالية تقدم للعراق لاعماره.

ولقد تابع العالم الوعود ابتداءاً من اعلان المبادرة الأمريكية بتقديم (١٨,٦) مليار دولار لاعمار العراق ومؤتمر مدريد (المنعقد بتاريخ ٢٣-٢٤ تشرين الاول ٢٠٠٣) ثم اعلان نادي باريس عن شطب جزء من ديون العراق[23]. ولكن كل ذلك لا وجود له على ارض الواقع، حيث لم يلاحظ أي شيء معمر في العراق الى حد الان، ومازالت آثار الدمار شاهدة حين يسير الزائر في شوارع بغداد والمحافظات الأخرى وان كان هناك شيء اسمه اعمار فانه عبارة عن دهان واجهات المدارس وبعض البنايات فقط، ونحن نسمع الارقام الخيالية والكبيرة عن اعادة الاعمار، ارقام بعشرات المليارات بل بمئات المليارات بينما تم اعادة اعمار العراق بعد حرب ١٩٩١ بمبلغ يقل عن نصف مليار دولار وبكوادر عراقية، واليوم نسمع كبريات الشركات تريد ان تستحوذ على عقود الاعمار وبمبالغ خيالية. حيث التزم مؤتمر مدريد بتقديم تسهيلات تتراوح بحدود (٣٣) مليار دولار منها (٤) مليارات دولار منح وبحدود (١٤) مليار قروض ومبالغ اخرى كمساعدات فضلاً عن تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مبلغ (١٨,٦) مليار دولار للاعمار، ولكن العراق لم يتسلم شيئاً منها باستثناء مبالغ ضئيلة كمساعدات انسانية.

هناك ملاحظات على عمليات الاعمار في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق وهي:

١. استئثار عدد قليل من الشركات الأمريكية على عقود الاعمار.

٢. ارتفاع كلفة العقود بمعدلات كبيرة جداً تتراوح بين ١٠-٥٠ ضعفاً.

---

[22] انظر جريدة الزمان، العدد ٢٠٣٦ في ١٥ شباط ٢٠٠٥.

[23] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٢٠٨.

٣. التحايل الكبير في وصف العقود الخاصة بالاعمار وعد عمليات الصيانة والترميم البسيطة جزءاً من اجراءات تنفيذ المشاريع.
٤. الاهدار الكبير الحاصل في الاموال الخاصة بالاعمار وتوجيهيها الى مشاريع ثانوية وليست لها اولوية تهتم بالبنى التحتية.

ومما تقدم، نرى انه لا وجود لحركة اعمار العراق لاجل بناء البنى التحتية للعراق، لاجل الترفيه عن الشعب العراقي ولكن كل الذي يجري هو لخدمة الاحتلال من خلال الاستحواذ على كافة المشاريع لصالح شركاتها.

و. مسألة الديون والتعويضات:

ان الديون المترتبة على العراق جراء الحروب والحصار وتراكمها بهذا الشكل الكبير تدخل ضمن موضوع "الديون البغيضة" وتعويضات ظالمة.

وتقدر مديونية العراق الخارجية كما هو جار بحثها في نادي باريس بحدود (١٢٧) مليار دولار[24]. أما التعويضات تتراوح بين حد ادنى مبلغ (٣٥٠) مليار دولار وحد اعلى بمبلغ (٣٨٣) مليار دولار فرضت على العراق بقرار مجلس الأمن رقم (٧٠٥) عام ١٩٩١ الذي نص على اقتطاع (٣٠%) من عوائد النفط العراقية وتسديدها لصندوق التعويضات التابع للامم المتحدة[25].

وان مبلغ الديون اعلاه، قد ترتب على العراق بسبب الحروب منذ عام ١٩٨٠، واغلب هذه الديون هي لدول اعضاء في نادي باريس وكان يفترض بها عدم تقديمها خصوصاً وان البعض منها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بل كان عليها السعي والعمل على إيقاف الحرب العراقية الإيرانية بدلاً من امدادها بوقود يساعد على استمرار اشتغالها حتى سميت بالحرب المنسية من قبل العالم، ومن استفاد منها؟ العالم الرأسمالي، الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا.

وان مبلغ الديون ترتب على العراق وفقاً لبيانات منظمة الاسكوا في عام ١٩٩٠ بمبلغ (٢٢) مليار دولار بضمنها ديون نادي باريس ودول الاتحاد السوفيتي في السابق واليابان وعدد من الدول الأخرى، ولكن عندما فرض الحصار على العراق ومنع بموجبه من تصدير نفطه تراكمت هذه الديون بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية التي جعلت من ديون نادي باريس التي تشكل حوالي ٧٠% من اصل (٢٢) مليار دولار أي ما يعادل (١٥) مليار دولار تقريباً تتراكم لتصبح (٤٨) مليار دولار[26].

والجدول الآتي يوضح ديون نادي باريس بمعزل عن الفوائد على المتأخرات

جدول رقم (٧)[27] ديون العراق لدول نادي باريس بدون الفوائد

الدولة	المبلغ /مليار دولار
فرنسا	٢,٩٩٤
المانيا	٢,٤٠٤
اليابان	٤,١٠٩

[24] د. همام الشماع، ديون العراق تؤسس كارثيتها على شرعنة الفوائد المتراكمة، جريدة الصباح، بغداد، العراق، العدد ٧٥٩ في ٤ شباط ٢٠٠٦.
[25] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٢١٤.
[26] د. همام الشماع، مصدر سابق ذكره.
[27] انظر، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٩٠ في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

روسيا	٣,٤٥٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,١٩٢
ايطاليا	١,٧٢٦
بريطانيا	٠,٩٣١
كندا	٠،٥٦٤
النمسا	٠,٨١٣
استراليا	٠،٤٩٩
اسبانيا	٠,٣٢١
بلجيكا	٠,١٨٤
السويد	٠,١٨٦
سويسرا	٠,١١٧

وهناك دول اخرى لم يتم ذكرها في الجدول اعلاه، وعلى كل حال فان اصل ديون باريس والدول خارج النادي هو بحدود (٢٢) مليار دولار، إما كيف أصبحت مع الفوائد بحدود (١٢٧) مليار؟ ان تدوير هذه الديون واحتساب الفوائد التأخيرية عليها هو الذي جعل مبلغ الديون يصل الى هذا الرقم الكبير، ونحن نرى ان هذه الديون وفوائدها هي غير شرعية بحق العراق، حيث ان قرار الحصار على العراق كان نتيجة لارادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن الدولي وعدم تصديره نفطه لغرض الاستفادة من عوائده لادامة حياة الشعب، كان من المفروض على مجلس الأمن بعد ان سمح للعراق بان يصدر جزءاً من نفطه لغرض استيراد المواد الغذائية والاحتياجات الانسانية ان يسمح له بتصدير جزء اخر لغرض تسديد جزء من ديونه وخدمة فوائد تلك الديون لكي لا تتراكم وتصبح عبئاً على العراق وشعب العراق، ربما يسأل سائل لماذا أحتسبت الديون على العراق هذه الفوائد ولم تحتسب ودائع العراق أو أمواله المجمدة من جراء الحصار والمودعة في البنوك العالمية أي فوائد عليها؟ لا جواب على ذلك! واضرب مثلاً على ذلك، كانت للعراق ودائع في البنوك الأمريكية عام ١٩٩٠ تصل الى (١٧٠٠) مليون دولار تم تجميدها بموجب العقوبات المفروضة على العراق بعد ٢ اب ١٩٩٠ وبعد مضي ١٤ عاماً بقيت الاموال نفسها بلا زيادة أو نقصان فاين فوائدها؟ ولماذا تصبح ديون امريكا على العراق عام ١٩٩٠ والتي تبلغ أكثر من مليار دولار بقليل لتصبح (٥) مليارات دولار بفعل الفوائد ولا تحتسب فوائد للعراق على ودائعه[28].

واليوم نسمع بمبادرة نادي باريس حول الغاء ديون العراق بواقع (٨٠%) من اصل الدين البالغ (١٢٧) مليار دولار وعلى ثلاث مراحل الاولى (٣٠%) فوراً وبدون شروط والثانية (٣٠%) بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول الاصلاحات التي يتوجب العراق ان يجريها على اقتصاده واخيراً (٢٠%) بعد الاطلاع على تقرير صندوق النقد الدولي والقبول بها في المرحلة الثالثة[29]. مع العلم ان أكثر الدول الاجنبية قد قبلت بالغاء جزء كبير من ديونها على العراق بينما رفضت الدول العربية من تخفيض أي دين على العراق بالرغم من ان أكثر تلك المبالغ وخاصة من دول الخليج العربي كانت منحاً قد تم تثبيتها ديناً على العراق وخاصة بعد مهمة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الاسبق، كيف تم ذلك؟ لا جواب!.

المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العراقي

ان نتائج الاحتلال الامريكي للعراق، على الاقتصاد العراقي كثيرة منها

١. عدم استقرار الوضع الداخلي سواء الامني ام السياسي.

---

[28] موسى جعفر، اموال العراق المنهوبة، جريدة الزمان، العدد ١٩٦٣ في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤.
[29] انظر جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٩٢ في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

٢. تفاقم البطالة بشكل كبير وملحوظ، بحيث شكلت نسباً تتجاوز الـ(٥٠%) من القوى العاملة.
٣. ونتيجة لـ (٢) اعلاه، فقد استشرى الفقر والجهل.
٤. تعطيل معامل القطاع الصناعي كافة، وخاصة المملوكة للدولة، وايقافها عن العمل، والعمل على خصخصتها.
٥. تدمير القطاع الزراعي بكل مرافقه.
٦. تدمير وتعطيل قطاع الخدمات الاساسية وخاصة قطاع الكهرباء.
٧. تراكم ديون العراق، بصورة غير قانونية، وجعل الاقتصاد العراقي غير قادر على الايفاء بالتزاماته، أي تقييده بهذه الديون.
٨. استشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري.

ان من اهم اهداف تدمير الاقتصاد العراقي هو تحويله من اقتصاد انتاجي الى اقتصاد استهلاكي، أي جعله، اقتصاداً تابعاً، وزيادة تبعيته للاقتصاد الغربي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، بمعنى تحويل العراق الى سوق استهلاكية مفتوحة لتصريف البضائع ومنتجات الدول الصناعية وعدم السماح له بالنهوض من جديد.

وكما هو معروف فأن العراق بلد نام نفطي يتميز اقتصاده بأعتماده الكبير على القطاع النفطي في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي، حيث كانت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ بـ(٦١,١%) في حين ان مساهمة القطاع الزراعي بـ(٤,٧%) والقطاع الصناعي (٤,٥%) والقطاع الخدمي (١٠,٢%)[30]، وانخفضت مساهمة القطاع النفطي، بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨، الى (٣١,١%) بينما ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي الى (١٤,٦%) والقطاع الصناعي الى (١٣,٥%) بينما انخفضت مساهمة القطاع الخدمي الى (٤,٨%). لكن بعد فرض الحصار على العراق عام ١٩٩١، انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بأقل من ١% بينما زادت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى (٣٢,٣%)، وبعد مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة عام ١٩٩٦ ولغاية عام ٢٠٠٢ قبل احتلال العراق كانت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تقدر بـ(٥%) ومساهمة القطاع الزراعي بـ(٢٧%) والقطاع الصناعي بـ(٨,١%) والقطاع الخدمي بـ(١٨%)[31].

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، شل الاقتصاد العراقي بشكل تام نتيجة تدمير البنى التحتية الاساسية للاقتصاد العراقي وتدمير وتفكيك مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والمؤسسات الامنية التي ادى حلها الى فراغ أمني مريع وفوضى عارمة، لقد كانت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٦ أي بعد الاحتلال بثلاث سنوات تقدر بأكثر من (٧٠%) في حين كانت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي تقدر بـ(٦,٥%) و(١,٥%) وهي نسبة منخفضة جداً وكما ذكرنا انه بعد الاحتلال تم تدمير وتفكيك هذين القطاعين[32].

ان التغيير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، هو ليس تغييراً في صورة البنية الاقتصادية العراقية بل انه يعكس الظروف السياسية والاقتصادية، بما فيها الحروب، التي مر بها الاقتصاد العراقي، حيث نرى تارة يكون مساهمة القطاع النفطي كبيرة جداً في الناتج المحلي الاجمالي عكس مساهمة بقية القطاعات، وتارة اخرى نرى مساهمته قليلة نسبياً بالنسبة للقطاعات الاخرى.

---

[30] نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضرورات والمسؤوليات، تحليلات استراتيجية، العدد ٢٣، السنة ٢، حزيران، ٢٠٠٧، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

[31] ثامر محمود العاني، واقع ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي، جريدة الحياة، العدد ١٥٨٩٧ في ٢٠٠٦/١٠/١٣.

[32] نوفل قاسم علي الشهوان، رؤية اقتصادية تحليلية حول صفقة نادي باريس لاطفاء ديون العراق، تحليلات استراتيجية، العدد ٢١٨، السنة ١، نيسان ٢٠٠٦، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

مقترحات للنهوض بالاقتصاد العراقي:

ان الاقتصاد العراقي، بعد الاحتلال الامريكي، قد تم شله بشكل كبير، لاسباب كثيرة منها، كما تم ذكره في اعلاه، حيث يصعب عليه وللاسباب المذكورة ان ينهض من جديد، بالرغم من كون الاقتصاد العراقي اساساً هو اقتصاد نام واقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساس على ايرادات النفط لتمويل اقتصاده من خلال عملية التنمية الاقتصادية المتبعة لذا نقترح المقترحات الآتية، التي نعتقد انها سوف تساهم في نهوض الاقتصاد العراقي نحو الامام، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ واعتماداً على امكانات العراق المادية والبشرية، وكما يلي:-

١. وهو الاهم في هذه المقترحات الا وهو توفير الامن والاستقرار الداخلي للعراق، وذلك لتوفير الاجواء السليمة لبناء مؤسسات الدولة سواء المدنية (صحة، تعليم، صناعة، زراعة،.....الخ) والعسكرية (الجيش، الشرطة، الامن) بشكل سليم وواضح لتحقيق اهداف استراتيجية تتبناها الدولة لخدمة وتقدم البلد وشعبه والتي من المؤمل ان يحقق من جرائها الرفاه الاقتصادي الذي سيدعم هذا الاستقرار.
٢. تبني خطة تنموية شاملة طموحة للحصول على نمو اقتصادي متميز مبنية على ايديولوجية مستوحاة من طبيعة المجتمع العراقي وغير مستوردة او مقلدة، تعتمد على الامكانات العراقية المتوفرة فيه من موارد بشرية ومادية، من اهدافها خلق قاعدة صناعية متينة قادرة على انتاج سلع منافسة وخلق قطاع زراعي متطور وتوفير الخدمات الاساسية للشعب من صحة وتعليم وخدمات الكهرباء والاتصالات وغيرها من الخدمات البلدية من صيانة وتعبيد الطرق....الخ.
٣. بما ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط نتيجة تصديره الى الخارج، فلابد من العمل بشكل جاد على استغلال هذه الموارد في:-
   أ. اعادة بناء القطاع النفطي من خلال القيام بصيانة وتأهيل هذا القطاع من اجل زيادة الانتاج وزيادة التصدير لتحقيق اكبر الايرادات الممكنة لدعم عملية التنمية الاقتصادية للدولة.
   ب. استغلال جزء من هذه الموارد بأستثمارها داخلياً، وفي القطاع النفطي بمشاريع نفطية منتجة مثل اقامة المصافي النفطية لغرض توفير المشتقات النفطية لافراد الشعب.
   ج. استغلال جزء من هذه الموارد بأستثمارها في الكشف والتنقيب عن حقول نفط جديدة من اجل زيادة الانتاج وزيادة التصدير ومن ثم زيادة الموارد المالية.
٤. تنمية القطاعات الانتاجية، القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، واعادة هيكليتها حسب الاولوية من اجل تحقيق نمو اقتصادي افضل وزيادة فعاليتها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من اجل توفير الموارد المالية الى هذه القطاعات، بل زيادة الاعتماد على نفسها من اجل توفير الموارد المالية لديمومة حياتها الاقتصادية والعمل على تطويرها من خلال تحديث وسائل الانتاج التي تمتلكها واستيراد التكنولوجيا الحديثة للقيام بالعملية الانتاجية.
٥. التركيز على القطاع الخاص، وتشجيعه ودعمه من خلال توفير الارض الصالحة لعمل هذا القطاع وخاصة في مجال الصناعة، من الاموال والمواد الاولية من اجل انتاج سلع تستطيع ان تنافس السلع سواء المصنعة في المؤسسات الحكومية او السلع المستوردة، من اجل خلق قاعدة صناعية قوية ومتينة في البلد ومن ثم زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق نمو اقتصادي متميز.
٦. العمل على ايجاد سوق عراقية محلية كبيرة تستوعب كافة السلع المحلية المنتجة من قبل القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي والتي تنافس السلع الاجنبية من

اجل تصدير الفائض منها الى الخارج لتوفير الموارد المالية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية المتكونة من تصدير النفط، من اجل دعم الخطة التنموية الشاملة للدولة.

٧. العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الداخل وتشجيعها من اجل بناء البنى التحتية التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي وتطويره سواء في القطاعات النفطية والزراعية والصناعية وحتى الخدمية وذلك من اجل دعم التنمية الاقتصادية الشاملة التي تبنتها الدولة.

٨. عدم التخلي، حالياً، وللمستقبل المنظور، بسبب الظروف الاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق، عن سياسة دعم الاسعار للمواد الاساسية من قبل الحكومة العراقية مثل المشتقات النفطية وعدم، ايضاً، التخلي عن دعم مفردات البطاقة التموينية لما لها من تأثير على حياة الفرد العراقي.

٩. دعم القطاع الصحي والتعليمي من خلال زيادة الانفاق الحكومي على هذين القطاعين المهمين في حياة الشعب العراقي من خلال بناء المستشفيات والمدارس والجامعات...الخ.

١٠. العمل الجاد من قبل الحكومة العراقية من أجل اطفاء او الغاء الديون والتعويضات الكبيرة التي لا يتحملها الشعب العراقي.

١١. العمل بجدية والنظر بشكل واضح بسياسات اعادة اعمار العراق، واعطاء هذا الموضوع الاهمية القصوى من اجل اعادة وبناء بنية تحتية للاقتصاد العراقي من اجل تحقيق الاهداف المرجوة من عملية او خطة التنمية الاقتصادية الشاملة.

١٢. البطالة والفقر: العمل على تقليص فجوة البطالة من خلال تبني تنمية شاملة ومستدامة وتفعيل المؤسسات الاقتصادية العراقية وكذلك العمل على ان تكون عقود اعادة اعمار العراق من نصيب العراقيين لاجل منح فرص عمل لهم ومن ثم القضاء على الفقر.

١٣. العمل على محاربة حالات الفساد الاداري والمالي من خلال تكوين اجهزة رقابية متخصصة ومتمكنة في العمل الرقابي وذلك لمنع هدر المال العام واستغلاله من اجل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

١٤. فك سياسات العراق التنموية من مسؤولية صندوق النقد الدولي التي تكبل العراق بديون جديدة وفوائد مركبة تثقل كاهل التنمية الاقتصادية وتقيد فاعليتها نحو تحقيق الاهداف المرجوة منها.

١٥. دراسة موضوع الانفتاح الى الخارج والتحول الى اقتصاد السوق الذي يقوده العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وعدم القيام بعملية الاصلاح الاقتصادي (حسب تعبير الولايات المتحدة الامريكية) حالياً وعلى الاقل تأجيلها الى المستقبل لحين توفر الارضية الصلبة لمثل هذا الموضوع ومنها:-

أ. خصصة القطاع الحكومي.

ب. الاستثمار الاجنبي والمحلي للقطاع النفطي.

ج. الاستثمار الاجنبي والمحلي للقطاع الخدمي وخاصة الكهرباء والماء.

الخاتمة

يقف العراق على اعتاب مرحلة جديدة من التغييرات في مجمل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، وكل ما خلفه هذا الاحتلال من دمار شامل اجهز على كامل البنى التحتية للدولة العراقية وما أدت اليه من فقدان الأمن ومن تدهور كبير في الجانب الخدمي فضلاً عن كثير من المآسي والمعاناة جراء هذا الاحتلال، مما اورث الشعب العراقي اقتصاداً مترهلاً مثقلاً بالكثير من المشاكل، بالرغم من انه من الدول الكبرى في

تملك احتياطي النفط في العالم، فقد شلت أكثر المرافق الاقتصادية في العراق، وهي المشاريع الانتاجية التابعة للقطاع العام وتكبد الكثير من الخسائر الاقتصادية واثقل اقتصاده بديون وفوائد وتعويضات غير شرعية وبطالة وفقر وعد العراق من البلدان الاكثر فقراً الأمر الذي اعطى شرعية أو ما يسمى بالشرعية لنادي باريس بان يخفض ديون العراق وفوائده المستحقة عليه بما يعادل ٨٠% كما ذكرنا، بالرغم من ان أكثر الديون مشكوك بامرها وخاصة المنح التي ثبتت ديناً على العراق، وكذلك استفحل الفساد الإداري في اجهزة الدولة، لذا نرى ان مستقبل العراق مرهون بالحكومة العراقية المقبلة ووضوح برنامجها السياسي والاقتصادي وتبني تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وان عليها ان تواجه التحديات الكثيرة التي تواجه العراق اليوم وفي المستقبل (التي يراها الباحث والتي تم طرحها في اعلاه) من اجل الخروج كما يقال من عنق الزجاجة، لكي نصل الى مستقبل سياسي واقتصادي عراقي زاهر.